هذه الخلاصة، تماماً، مع حقيقة الازدهار الذي بات يتمتع به اليمين الصهيوني، بخاصة لدى الاجيال الشابة. ويكفي التذكير بأن مجيء الليكود الى الحكم بدأت خطواته العملية بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، أي بعد الاخفاق الجزئي لتحالف المعراخ في المواجهة مع العرب. وطوال العقد الذي قضاه في الحكم (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧)، رفض الليكود تقديم تنازلات، رافعاً أكثر الشعارات تطرفاً، ومراهناً على سياسة عدم المهادنة، باعتبارها «أكثر السياسات نجاعة للتعامل مع الفلسطينيين»(٣١).

في هذا السياق، يجب علينا ان لا نهوّن من افتراض ان تشهد السنوات المقبلة توفير الاسس الضرورية لاستكمال ملامح المشروع الصهيوني. فمن تحليل آفاق النمو في سكان اسرائيل، والاستيطان اليهودي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والقدرة الاقتصادية والنظام السياسي والقوة العسكرية، يمكن الاستدلال على ان استمرار التفوّق الاسرائيلي، شبه المطلق، سوف يعني امكانية أكبر لدى اسرائيل لجذب اعداد متزايدة من المهاجرين الجدد. امّا القيود التي يمكن ان تحول دون ذلك، فانها ترتبط، اساساً، بالبيئة الدولية المرتبطة هي نفسها بتسيير حركة الهجرة (بخاصة من الاتحاد السوفياتي)؛ كما يعني امكانية أكبر لدى اسرائيل لتوسيع نطاق الاستيطان في الارض المحتلة. وفي مواجهة الانسحاب العربي من جبهة النزاع، فان الجدال حول الاستيطان سوف يحسم، غالباً، لمصلحة اليمين الصهيوني المحبِّذ للاستيطان على كل جزء من الارض الفلسطينية، ومحاصرة المراكز السكانية العربية، ويترتّب على ذلك المزيد من دعم السيطرة الاسرائيلية في الضفة والقطاع، لتوفير العمق الاستراتيجي للدولة العبرية(٣٢).

ومثل بقية المجتمعات الاخرى التي يتضخّم عندها الاحساس بتهديد أمني، ينحو الرأي العام الاسرائيلي نحو التنازل، بسهولة، من «نزعته الديمقراطية». وتزداد، بشكل خاص، وتتعمق، وجهة النظر القائلة ان هناك نواحي معيّنة في الديمقراطية تشكّل خطراً على الأمن، ومن الافضل اخضاعها للاعتبار الامني، وان هناك أغلبية متزايدة تعتقد بأنه يجب، احياناً، التضحية بسلطة القانون على مذبح الامن. ذلك ان نصف الاسرائيليين باتوا يعتقدون بأن «دولة اسرائيل هي ديمقراطية اكثر من اللازم»(٣٣).

اضافة الى هذا، ان الانتفاضة لم تُحدث، بعد، تبدلاً جوهرياً في نمط توزيع القوى السياسية في اسرائيل، على الرغم من القلق والتساؤل الذي احدثته. فلم تسفر الانتخابات العامة للكنيست الاسرائيلي، على سبيل المثال، عن تغيّرات هامّة تذكر في احجام، او مواقع، القوى السياسية، من أحزاب وتكتلات وتنظيمات؛ ولم تسفر، كذلك، عن تغيّرات ملموسة في مواقع القوى السياسية المختلفة، يمكن ان يؤثر في عملية صنع، واتخاذ، القرار السياسي الاسرائيلي(٣٤).

لذلك، يبدو من الصواب، التوصل الى استنتاج مفاده، ان التفكير الاسرائيلي رافض، بطبيعته، اقامة كيان فلسطيني، مهما كان نوعه، ناهيك عن دولة فلسطينية مستقلة، تعيد الى ذاكرته التهديد الامني، وتثير لديه هاجساً من ان لا يكون أي كيان فلسطيني الّا مقدمة لحسم النزاع لصالح الفلسطينيين، أقلّه في المدى البعيد.

ان شكل التسوية الوحيد الذي أبدت اسرائيل التزامها الرسمي به، هو صيغة «الحكم الذاتي» في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما جاءت في اتفاقيتي كامب دافيد. ولكن تظل هناك فرصة لفرض مشروعات التسويات الاخرى المرتبطة، بشكل أو بآخر، باسرائيل، والتي يمكن ادراجها، اجمالاً، تحت مفهوم «الاستيعاب»، مثل الحل الوسط الاقليمي الذي يستهدف تحويل الغالبية العظمى